

الاستيطان في فلسطين: تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين



تقرير
عزام شعث



barq
New idea..New life



barq-rs.com



fb.com/barqrs



info@barq-rs.com



twitter.com/barq_rs



00905373505576

00902125508748



Akşemsettin, Fevzi Paşa.Cd
No:33,34080 Fatih/İstanbul

الاستيطان في فلسطين: تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين

مقدمة

فيما يترقب الفلسطينيون الكشف عن طبيعة توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء قضية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وما إذا كانت تتوفر لديها النية لدفع - ما يسمّى - بعجلة السلام، وإحراز تقدم في مسيرة التسوية السياسية المتوقفة على أثر إصرار دولة الاحتلال بتشديد المستوطنات في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة؛ تستمر إسرائيل في تحديها لشروط ومتطلبات العملية السياسية من خلال إجراءاتها على الأرض، والتي تؤشر على مضيها في تسريع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية (الذي هو ليس استيطاناً بالمعنى السكاني، وإنما استيطان قائم على أساس إحلالي)، وتهويد مدينة القدس وطردها سكانها والقضاء التام على مبدأ حل الدولتين^١.

لقد جاءت هذه الإجراءات في وقتٍ تراجعته فيه مكانة القضية الفلسطينية في الأجندات الدولية والإقليمية، وان شغلت الدول العربية بقضاياها الداخلية، حتى أن الآمال التي علقها الفلسطينيون على مؤتمر باريس للسلام المنعقد في ١٥ يناير / كانون الثاني ٢٠١٧، تبددت وفشل المؤتمر في تحريك عملية السلام المتعثرة، وعجز عن تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال، فبدلاً من أن يردع إسرائيل ساوياً بين الاحتلال والفلسطينيين عندما طالبهما "بنبذ العنف" و"الامتناع عن أي خطوات أحادية الجانب تستبق نتيجة المفاوضات، خاصة بشأن الحدود والقدس واللاجئين"^٢.

وقد أضيف تحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بشأن الاستيطان، ومنها، أخيراً، قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) في ديسمبر / كانون الأول الماضي، إلى قائمة طويلة تنكرت بموجبها إسرائيل للقرارات الدولية، ومضت في سياسة التهويد والمصادرة والإحلال وخلق الوقائع على الأرض. وهكذا، ظلت القرارات الأممية حبيسة أدراج المنظمة الدولية، دون أن تتخذ أية إجراءات تلزم إسرائيل بإنهاء احتلالها ووقف الاستيطان أو تجميده.

^١ يقوم مبدأ حل الدولتين على تسوية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين. تقام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ (أي مناطق الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية وقطاع غزة وما يربطهما)، وعلى أساس ذلك يجري الاعتراف بإسرائيل التي أقيمت منذ العام ١٩٤٨، على نحو ٧٨% من مساحة فلسطين التاريخية.

^٢ عزام شعث، "بيروت- باريس- موسكو" .. خيبات أمل فلسطينية، جريدة رأي اليوم، ٢٠١٧/١/٣١، على الرابط التالي:
<http://www.raialyoum.com/?p=613251>

وعندما أدركت إسرائيل أن موقف^٢ الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب"، وإدارته منحا لم صلتها في تعزيز الاستيطان؛ باشرت في تشييد بؤر استيطانية جديدة في الضفة الغربية، حيث صادق رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه على مخططات لبناء (٢٥٠٠) وحدة استيطانية في عدد من مستوطنات الضفة الغربية ومحيط القدس، وذلك بعد يومين من تولي الإدارة الأمريكية في ٢٠ يناير / كانون الثاني ٢٠١٧، وصادقت سلطات الاحتلال على مخطط لبناء (٥٦٦) وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية ومدينة القدس، كما صادقت على بناء (١٥٣) وحدة استيطانية في مستوطنة "جيلو"، وصادق رئيس الوزراء الإسرائيلي على بناء (٦٨) وحدة استيطانية بمستوطنة "عوفرا" شمالي مدينة رام الله، وأقرت حكومة الاحتلال بناء أكثر من (٣٠٠٠) وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وذلك لتعويض مستوطني "عامونا"^٤. الأكثر من ذلك، أن الكنيست الإسرائيلي صادق بالقراءتين الثانية والثالثة على ما يسمى قانون التسوية "شرعنة البؤر الاستيطانية" المقامة على أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة في الضفة الغربية، بتأييد ٦٠ نائباً، وهو القانون الذي يُعطي الحق للمستوطنين بالاستيلاء على أملاك فلسطينية خاصة^٥.

تاريخياً، أعطت إسرائيل للاستيطان طابعه الجغرافي والسياسي؛ فلجأت إلى إقامة مستوطناتها في قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس) ضمن مخططات هيكلية مدروسة تبدأ بتشبيد البؤر الاستيطانية وتوسيعها، خدمة لسياساتها، وتحقيقاً لأهدافها في ضم الأرض الفلسطينية، والقضاء على إمكانية التوصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية، ثم أنها استخدمت ملف الاستيطان كورقة ضغط سياسي، فمن ناحية أجلت بحث قضية الاستيطان في الاتفاق السياسي الموقع مع منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٩٣، وأحالتها إلى قضايا الوضع النهائي، التي كان ينبغي لها أن تبدأ عام ١٩٩٩، وتؤسس للدولة الفلسطينية، ومن ناحية ثانية، تظهر إسرائيل وكأنها تستجيب للمواقف الدولية الداعية إلى وقف الاستيطان، لكنها في حقيقة الأمر تتحين الفرص لديمومة البناء الاستيطاني. فإذا ما ووجهت بانتقادات دولية تلجأ إلى تشييد بؤر استيطانية صغيرة وهامشية لا تثير الجدل، وسرعان ما تتحول هذه البؤر إلى مستوطنات ذات كثافة سكانية كبيرة، وتصبح أمراً واقعاً.

^٢ يستدل على الموقف الأمريكي وانحيازه إلى مصلحة إسرائيل في مسألة الاستيطان، خصوصاً، من بيانات رسمية صادرة عن البيت الأبيض ترى "أن وجود المستوطنات الإسرائيلية لا يمثل عائقاً أمام تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، للمزيد راجع، نص بيان البيت الأبيض حول الاستيطان، موقع الجزيرة الإلكتروني، ٢٠١٧/٢/٣، www.aljazeera.net.

^٤ تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)، غزة: مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، ٢٠١٧/٢/٥، ص ٦.

^٥ مصادقة الكنيست الإسرائيلي على قانون شرعنة البؤر الاستيطانية، <http://zampress.com/news/109920>.

يناقش هذا التقرير موضوع الاستيطان بوصفه أحد أبرز قضايا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ويلقي أضواء على موقف القانون الدولي من الاستيطان، ويعرض لاسيما سياسات الاستيطانية الإسرائيلية - قديمها وجديدها - في الأرض المحتلة، وأثرها على الحقوق السياسية للفلسطينيين.

الاستيطان الإسرائيلي والقانون الدولي

فور اتمام إسرائيل إحكام سيطرتها بالكامل على الأرض الفلسطينية المحتلة عقب حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، تذرعت بأنها تدير الأرض التي آلت إليها دون أن تصف نفسها بـ "دولة احتلال" بالمعنى التقليدي، وفي ذلك تهرب من المسؤوليات القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، التي يكفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عدم التزامها بالاتفاقيات الدولية الموقعة عليها كاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنطبق تمام الانطباق على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشير مادتها الثانية صراحةً على انطباقها في كل حالات الاحتلال: الاحتلال الجزئي أو الاحتلال الكلي^٦.

ورغم أن اتفاقية جنيف الرابعة منعت الدولة المحتلة أن تمس مكانة الدولة الواقعة تحت الاحتلال، أو أن تغيّر ملامحها التاريخية والدينية والثقافية، إلا أن إسرائيل، طيلة سنوات احتلالها، عمدت إلى خرق الاتفاقية الدولية، فأمنت في طمس المعالم التاريخية والدينية في فلسطين، وضمت الأراضي تحت سيطرتها وأقامت فوقها عشرات المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف تغيير المعالم والمكانة الجغرافية للمدن الفلسطينية، ولخلق وقائع جديدة على الأرض يستحيل معها الحديث عن فرص إقامة دولة فلسطينية، قابلة للحياة، وذات سيادة.

وتتعارض إقامة المستوطنات ونقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل مع المبادئ والاتفاقيات الدولية ومنها لأحة لاهاي لسنة ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف، وميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، فضلاً عن تعارضها مع القرارات الأممية: قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي بشأن عدم شرعية الاستيطان في الأرض المحتلة.

ففضلاً عن عدم التزام إسرائيل بقواعد وأحكام القانون الدولي، فإنها لم تنصاع إلى قرارات الأمم المتحدة التي أنكرت أي صفة قانونية للاستيطان ولإجراءات ضم الأراضي، وطالبت إسرائيل بوقف عمليات إقامة وبناء وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس، ومنها قرارات مجلس الأمن^٧: القرار

^٦ راجع، المادة الثانية من الاتفاقية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
^٧ قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي (١٩٧٥ - ١٩٨٠)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

رقم (٤٤٦) لسنة ١٩٧٩، الذي أكد علي أن "الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي"؛ والقرار رقم (٤٥٢) للعام نفسه "بوقف الاستيطان في القدس وعدم الاعتراف بضمها"؛ والقرار رقم (٤٦٥) لسنة ١٩٨٠، الذي طالب بـ "تفكيك المستوطنات"؛ وقرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) لسنة ٢٠١٦، والذي اعتبر أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وطالب إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً"، والقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أدانت الاستيطان الإسرائيلي، منها، القرار رقم (٢٨٥١) لسنة ١٩٧٧، والقرار رقم (١٦٠ / ٤٢) لسنة ١٩٨٧، والقرار رقم (٤٤ / ٤٨) لسنة ١٩٨٩، والقرار رقم (٧٤ / ٤٥) لسنة ١٩٩٠، والقرار رقم (٤٦ / ٤٧) لسنة ١٩٩١.

السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين: محطات تاريخية

بدأ التسلسل الاستيطاني الصهيوني إلى فلسطين عام ١٨٨٢، إذ اقتضت عمليات الاستيطان اليهودية حتى القرن التاسع عشر وتحديدًا عام ١٨٨٩، على إنشاء (٢٢) مستوطنة، وبعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر بال ب سويسرا عام ١٨٩٧، توسعت عمليات الاستيطان لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، حتى وصل عدد المستوطنات في عام ١٩١٤، إلى (٤٧) مستوطنة، وفي عام ١٩١٨، أصبحت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود حوالي (٢,٥٪) من أراضي فلسطين. وشهدت فترة الانتداب البريطاني طفرة في عدد المستوطنات حيث ارتفع عددها ليصل إلى (٣٠٤) مستوطنة، ويعود ذلك الارتفاع في عدد المستوطنات إلى تعاون حكومة الانتداب البريطاني مع الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين وسلب أراضيهم وزرع المستوطنين فيها^١. وتطورت مشاريع الاستيطان الإسرائيلية، فيما بعد، وفقاً لمراحل احتلال الأرض الفلسطينية والسيطرة عليها وتهجير سكانها الأصليين ليحل محلهم المستوطنون.

^١ للاطلاع على نص قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) لسنة ٢٠١٦، بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة http://www.wafainfo.ps/pdf/d_2334_2016.pdf.

^٢ نبيل السهلي، المستوطنات والتسوية المستحيلة، موقع الجزيرة، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fopinions%2F2014%2F7%2F10%2F%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84%D8%A9>

^٣ رياض علي العيلة وأيمن عبد العزيز شاهين، الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية، جامعة الأزهر بغزة: مجلة جامعة الأزهر، المجلد ١٢، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ٩١٢.

استندت الحركة الصهيونية على الاستيطان باعتباره أحد المفاتيح الأساسية لأيديولوجيتها بالإضافة إلى الدين والأرض. وتشكلت ملامح السياسات الاستيطانية التي تشكل المشروع الصهيوني على أساسها لتشمل: سياسة اقتحام الأرض وتخليصها من سكانها الأصليين، وسياسة العمل العبري خاصة في مجال الزراعة، وساهمت الهجرة في توفير العنصر البشري اللازمة لعملية الاستيطان وتشكيل أسس ومعالم المجتمع الإسرائيلي فيما بعد. كما ساهمت عملية الاستيطان هذه العنصر داخل فلسطين في تحديد الحدود الديمغرافية للكيان الإسرائيلي، واعتبرت شرطاً أساسياً للاحتفاظ بالأرض والمحافظة على طابعها اليهودي^{١١}. وهكذا، ظلت الأهداف الأساسية والاجتماعية قائمة وتحتكم إليها إسرائيل في تنفيذ مخططات مشاريعها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لضمان عدم التنازل عنها أو التفاوض حولها في المستقبل.

وبوجه عام يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين لدى الطبقة الأساسية في إسرائيل في الأسس التي تعتمدها لتبرير إقامة المستوطنات: اتجاه تغلب عليه الاعتبارات الأمنية، واتجاه ثانٍ يستند إلى الاعتبارات التاريخية والدينية. يرى أنصار الاتجاه الأول أن العمل العسكري التوسعي لا يمكن أن يحقق نجاحاً إلا بتثبيتته بالاستيطان على الأرض، وخاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وتبلور هذا الاتجاه على يد قيادات حزب العمل. ويدعو أنصار الاتجاه الثاني للاستيطان بناءً على الأسس العقائدية الدينية ويرتبط هذا التيار بالفكر الصهيوني وما يقدمه من معتقدات بخصوص حق اليهود في "أرض إسرائيل" وإحياء روح الالتزام الأيديولوجي والنموذج الطلائعي الصهيوني^{١٢}.

ولفهم الظاهرة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يجب النظر إليها كوحدة متكاملة، وفقاً للسياسات والمشاريع التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بدءاً من العام ١٩٦٧.

- مرحلة (١٩٦٧-١٩٧٦):

تم في هذه المرحلة تأسيس المستوطنات بصورة انتقائية ضمن سياسة استيطان تعتمد على الكيف وليس الكم، وتركزت المستوطنات في القدس والغور، وذلك بوجوه من خطة (ألون)^{١٣}، التي تقوم على استراتيجية تضيق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسوية)، بشأن السيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض وتنفيذ عملية استيطانية واسعة، على طول غور الأردن، من جنوب غور بيسان، وحتى جنوب صحراء الخليل، بطول

^{١١} نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٤٦-٤٧.

^{١٢} خيرية قاسمية، قضية المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية في: الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص ٥١٨-٥٢٠.

^{١٣} المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١١، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس ٢٠١٢، ص ١٨.

١١٥ كلم وعرض ٢٠ كلم. وفي ضوء هذا المخطط، تم في عهد حزب العمل منذ عام ١٩٦٨، وحتى عام ١٩٧٧، بناء ٣٤ مستوطنة، (منها ١٢ مستوطنة في مدينة القدس)^{١٤}.

- مرحلة (١٩٧٧-١٩٨٤):

شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود وتزايد نفوذ حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية، إضافة إلى عقد اتفاقية "كامب ديفيد" مع مصر، وما تبعها من إخلاء مستوطنات شبه جزيرة سيناء. لقد شهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع في انتشارها الأفقي، وكان الإطار النظري لهذا التوسع مجموعة من الخطط والمشاريع الاستيطانية من أهمها^{١٥}:

- خطة "شارون": تتضمن هذه الخطة إقامة تكتل استعماري في الضفة الغربية يقطعها طويلاً (من الشمال إلى الجنوب) تمتد منه قطاعات عرضية واسعة.
- خطة "منتياهو دروبلس": تهدف هذه الخطة إلى توطين (١٢٠٠٠) يهودي من خلال بناء ٥٠ مستوطنة، تقام في الأماكن الاستراتيجية في الأرض الفلسطينية.
- خطة "غوش إيمونيم": تتركز المستوطنات، بدسب خطة هذه الحركة الاستيطانية في المناطق التي تحاول المشاريع الأخرى تجنبها: قرب التجمعات السكنية الفلسطينية في المرتفعات.

- مرحلة (١٩٨٥-١٩٩٠):

عادت في هذه المرحلة وتيرة الاستيطان - من حيث الكم - إلى ما يشبه المرحلة الأولى، وقد يكون ذلك عائداً إلى عدم وجود أماكن كثيرة تصلح للاستيطان بالإضافة إلى التضارب في الرؤية الاستيطانية بين جناحي الائتلاف الحاكم في إسرائيل (حزب العمل وحزب الليكود)^{١٦}.

- مرحلة (١٩٩١-٢٠١٧):

شهدت هذه المرحلة انطلاق مسيرة التسوية السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وتوقيع اتفاق أوسلو بتاريخ ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، بين الطرفين، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، غير أن المسار السياسي توقف على أثر صرار السلطات الإسرائيلية المحتلة على تشييد

^{١٤} تقرير المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، رام الله: وزارة العمل، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٩.

^{١٥} المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١١، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

^{١٦} تقرير المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

المستوطنات في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، وعدم جديتها في التوصل إلى اتفاق سلام يُنهي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الممتد، فضلاً عن محدودية دور الوسيط الأمريكي، وعدم جديته في الضغط على إسرائيل لدفع عجلة السلام، وتلبية شروط ومتطلبات العملية السياسية.

طوال ربع قرن من انطلاق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، تنكرت إسرائيل للاتفاقات الموقعة معها برعاية دولية، ولم تشأ الدخول في مفاوضات الوضع النهائي، التي كان ينبغي لها أن تبدأ عام ١٩٩٩، وتؤسس للدولة الفلسطينية. الأكثر من ذلك، أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تبرأت من اتفاق أوسلو وملحقته، ثم وصلت قمع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعززت الاستيطان، وشدت الحصار، ودخلت في ثلاثة حروب مع غزة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ - ٢٠١٤، وهودت مدينة القدس بتاريخها وحضارتها ومعالمها الإسلامية والمسيحية^{١٧}.

وشهدت هذه المرحلة توقف جزئي في بناء المستوطنات الإسرائيلية، وعوداً عن ذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى تسمين المستوطنات القائمة سواء من حيث السكان أو من خلال إقامة وإنشاء أحياء جديدة في المستوطنات القائمة. يضاف إلى ذلك البدء في إنشاء جدار الضم والتوسع (الجدار العازل) في عام ٢٠٠٢، وهو يشكل جزءاً من البنية التحتية المخصصة للمستوطنات، ويحيط بالضفة الغربية ويتغلغل في أراضيها، ويسهم في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية. وفي مرحلة لاحقة عادت السلطات الإسرائيلية المحتلة تكثيف بناء المستوطنات، فمثلاً في العام ٢٠٠٧، تم بناء ٣٦١٤ وحدة سكنية استيطانية، وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، إلى ٤٨٢ ألف مستوطن^{١٨}. وفي نهاية العام ٢٠٠٩، بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ١٤١ مستوطنة، منها ٢٦ مستوطنة في مدينة القدس المحتلة^{١٩}.

واستمراراً للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، صادق الكنيست الإسرائيلي، بتاريخ ٧ شباط / فبراير ٢٠١٧، بالقراءتين الثانية والثالثة على ما يسمى قانون "شرعنة البؤر الاستيطانية" المقامة على أرض فلسطينية ذات ملكية خاصة في الضفة الغربية، بتأييد ٦٠ نائباً للشروع من أصل ١٢٠ عضواً في البرلمان الإسرائيلي، وهذه هي المرة الأولى التي يُصدر فيها الكنيست قانوناً يشمل الأملاك الخاصة للفلسطينيين في الأرض المحتلة، إلا أن ذلك لا ينفى استمرار إسرائيل، طيلة سنوات احتلالها، في السيطرة على الأملاك الخاصة. وتبين دراسة تحليلية أجراها معهد الأبحاث التطبيقية في القدس حول الاستيطان أن ما نسبته ٤٩٪ من مساحة المستوطنات تم بناءها على أراضي فلسطينية ذات ملكية خاصة، في حين أن ٥١٪ تم بناءها على أراضي صنفها إسرائيل بأراضي

^{١٧} عزام شعث، "بيروت- باريس- موسكو" .. خيبات أمل فلسطينية، مرجع سابق.

^{١٨} التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٨، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩، ص ١٨.

^{١٩} تقرير المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس ٢٠١١.

دولة. فعلى سبيل المثال تبلغ مساحة المستوطنات الإسرائيلية في محافظة القدس ٤٠,٨٦٨ دونم (٧٣٪) منها مقام على أراضي ذات ملكية خاصة بما فيها الأراضي التي ضمتها إسرائيل بشكل غير شرعي وأحادي الجانب لما يسمى بحدود بلدية القدس. أما بالنسبة لمحافظة رام الله فبلغت المساحة الإجمالية للمستوطنات الإسرائيلية ٣٢,١٧١ دونم (٦٢٪) منها مقام على أراضي ذات ملكية خاصة^{٢٠}.

تأثير الاستيطان على الحقوق السياسية في فلسطين:

جادت إسرائيل بأن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يهدف إلى تعزيز الأمن الإسرائيلي، غير أن إجراءاتها على الأرض وتهويدها لمدن الضفة الغربية، تؤشر على نيتها لتعزيز قدراتها وتوسيع حدودها والوصول على الاعتراف بحقوقها في السيطرة على مستعمراتها، وبالتالي ضمان أن تكون أية دولة فلسطينية مستقبلية غير قادرة على النمو والتطور بجعل أراضيها مقسمة بالمستوطنات.

المعنى أنه لا يمكن تحقيق مبدأ حل الدولتين طالما استمرت إسرائيل في سياستها التوسعية، وواصلت التهام الأرض الفلسطينية. فسياستها هذه تقضي عملياً ونهائياً على آفاق إنشاء دولة فلسطينية، خصوصاً وقد تزامنت هذه السياسة مع ضعف الأداء الفلسطيني نتيجة الانقسام السياسي والجغرافي بين حركتي "فتح وحماس" في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتغليب الحركتين لمصالحهما الحزبية على المصلحة الوطنية، والارتهان للتقلبات السياسية التي يشهدها الإقليم، وعدم إدراك طرفي الانقسام أن تشطي الحال الفلسطيني سوف تنتج عنه تداعيات سلبية ليس فقط على مستوى العلاقات الوطنية، ولا على مستوى تراجع دور ومكانة المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وإنما على مستوى المشروع الوطني الذي يرسم ملامح المستقبل ويحقق تطلعات الفلسطينيين في الحرية والعودة والاستقلال الوطني^{٢١}، فضلاً عن غياب الظهير العربي المساند للقضية الفلسطينية، لانشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية.

ورغم توفر بعض مظاهر السلطة التي تمثلها المؤسسات الرسمية والقطاعية والاقصادية والتنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تصطدم فعلياً مع واقع الاحتلال وإجراءاته التي تحد من إمكانية مراكمة البناء في ظل هذه المؤسسات ترقباً لقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ويصطدم التخطيط لدولة فلسطينية مستقبلية في ظل الاستيطان الإسرائيلي بقضيتين شائكتين بالمعنى الجغرافي والسياسي: (الحدود-واللاجئين)، فمن ناحية لا توجد حدود معينة ومرسومة لإسرائيل، تكتفي بها وتتيح للفلسطينيين الإقامة فوق ما

^{٢٠} تقرير المستعمرات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - القدس، ٢٠١٦، ص ٤.

^{٢١} عزام شعث، "بيروت- باريس- موسكو" .. خيبات أمل فلسطينية، مرجع سابق.

تبقى من الأرض، وترسيم حدود دولتهم المستقبلية، ومن ناحية أخرى، فإنه لم تتحدد للـفلسطينيين حدود ثابتة ومعروفة يسمح لهم فيها باستيعاب المهجرين منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧. ففي الحالتين تعارض إسرائيل، بوصفها دولة احتلال، تمكين الفلسطينيين من الحق في قيام الدولة ومن الحق في العودة. ويظل تجسيد الدولة الفلسطينية مرتبطاً بـ: التصورات الإقليمية والدولية؛ أو السياسات والخرائط والمصالح؛ أو تراجع إسرائيل عن سياساتها الاستيطانية، عبر الضغط الدولي والبناء، فلسطينياً، على القرارات الأممية، آخرها قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤)، وتوسيع جبهات التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته، وبناء استراتيجية وطنية فلسطينية تحدد طبيعة العلاقة مع الاحتلال وسبل مواجهته لتحقيق الاستقلال الوطني، وتحميل إسرائيل كلفة الاحتلال. كل ذلك يتطلب، ابتداءً، استنهاض الحالة الفلسطينية على أساس المصالحة الداخلية واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

جميع الحقوق محفوظة لدى مركز برق للأبحاث والدراسات © ٢٠١٧

"الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز برق للأبحاث والدراسات"